



المصدر: الدفء
التاريخ: ايرنيو ١٩٩٢

الصيوية

بين قراري المساواة والافاء

والعصرية

عميد / السعيد محمود عناني

بذلتها اسرائيل لعرقلة التصويت بأغلبية ٧٠ صوتا واعتراض ٢٩ دولة وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت وتغيب ١٦ دولة .

وفور صدور مشروع القرار ، وقبل أن يناقش في الجمعية العامة تعرضت دول العالم الثالث لسلسلة حملات من الضغوط الأمريكية ، ولكن تم في النهاية مناقشة القرار في الجمعية العامة التي أقرته بأغلبية ٧٢ صوتا ومعارضة ٣٥ صوتا ، وامتناع ٢٢ صوتا وتغيب ٣ أصوات . وهذا يعنى أن الضغط الأمريكى قد أدى إلى تغيير مواقف بعض الدول ما بين ١٧ أكتوبر و ١٠ نوفمبر وأن كان لم ينجح فى إسقاط القرار .

ولعله من المهم الآن أن نورد النص الكامل للقرار حيث أن قراراته تلقى ضوءا على مدى التغيير فى النظام الدولى بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٩١ ، وهو كما يلى :
ان الجمعية العامة :

إذ تشير إلى قرارها رقم ١٩٠٤ المؤرخ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ الذى أصدرت فيه اعلان الأمم المتحدة

منذ إلغاء الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها رقم ٣٣٧٩ الذى كانت قد تبنته منذ عام ١٩٧٥ وهو القرار الذى ساوى الصهيونية بالعنصرية ، والجدل قائم حول هذه الخطوة ودوافعها والأبعاد الحقيقية الكامنة وراءها ، والنتائج التى يمكن أن تتجم عنها على المدى القصير والبعيد .

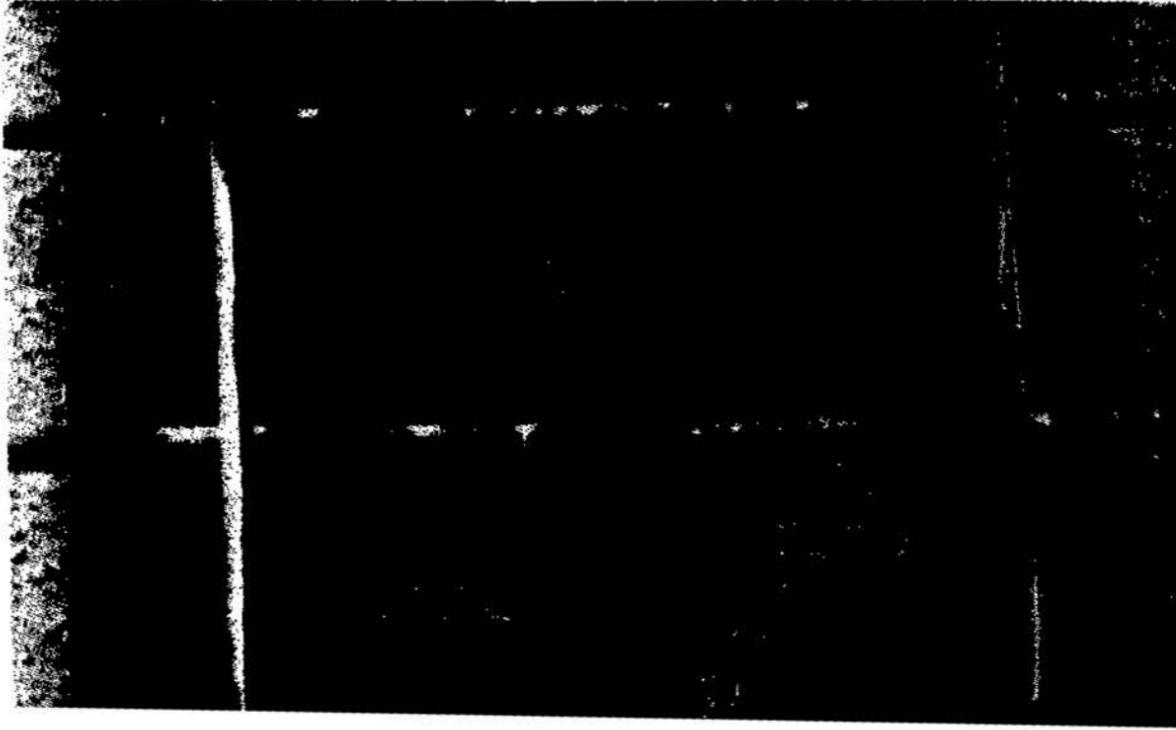
ولقد جاءت نتيجة التصويت على القرار فى الجمعية العامة للأمم المتحدة كتعبير عن مدى التغييرات التى حدثت فى العالم اثر انهيار الشيوعية وعقب حرب الخليج ، وتضاؤل وزن الكتلة الآسيوية والأفريقية وبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة فى النظام العالمى الجديد استطاعت فى سابقة هى الاولى من نوعها فى تاريخ المنظمة الدولية أن تستصدر قراراً من الجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء قرار ، الصهيونية وجه من أوجه العنصرية ، .

ومن المعروف أن القرارات التى تصدرها الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست قرارات ملزمة قانونا ولكنها تنطوى على وزن معنوى ، إذ أنها تأتى تعبيرا عن ارادة المجتمع الدولى .

ولكن كيف تم صدور هذا القرار ؟

فى البداية تم تقديم مشروع القرار إلى اللجنة الاجتماعية والانسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة من قبل مجموعة الدول العربية ومساندة عدد من دول العالم الثالث . وتم اقرار المشروع فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ بعد جلتين حفتا بسلسلة طويلة من المناقشات والمداولات والمناورات من جانب معارضى المشروع . وفشلت جميع الجهود التى

قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية كانت الموافقة على قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية رقم ٣٣٧٩ قد تمت فى شهر نوفمبر عام ١٩٧٥ بعد حملة شديدة من جانب الدول العربية ادت فى النهاية إلى صدور القرار بأغلبية ٧٢ صوتا مقابل ٣٥ صوتا وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت ، ويعرف القرار الصهيونية بأنها شكل من أشكال العرقية والفرقة العنصرية ، .



١٩٧٥ ، والذي أعلن المبدأ القائل بأن التعاون والسلام الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين ، وإزالة الاستعمار والاحتلال الأجنبي والصهيونية والسفصل العنصرى والتمييز العنصرى بجمع أشكاله ، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحققها فى تقرير المصير .

وإذ تحيط علما أيضا بالقرار رقم ٧٧ الذى اتخذه مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى دورته العادية الثانية عشرة المعقودة فى كمبالا فى الفترة من ٢٨ يوليو إلى ٢ أغسطس ١٩٧٥ ، والذي رأى « أن النظام العنصرى الحاكم فى فلسطين المحتلة والنظامين الحاكمين فى زيمبابوى وجنوب أفريقيا ترجع إلى أصل استعماري مشترك ، وتشكل كيانا كليا ، ولها هيكل عنصرى واحد ،

للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، وبوجه خاص إلى تأكيدها أن أى مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصرى مذهب خاطيء علميا ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا ، وإلى اعرابها عن القلق الشديد إزاء مظاهر التمييز العنصرى التى لا تزال ملحوظة فى بعض مناطق العالم ، وبعضها مفروض من بعض الحكومات بواسطة تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها .

وإذ تشير أيضا إلى أن الجمعية العامة قد أدانت فى قرارها رقم ٣١٥١ المؤرخ فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ التحالف الأثم بين العنصرية فى جنوب أفريقيا والصهيونية .

وإذ تحيط علما بإعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة وإسهامها فى التنمية والسلام عام ١٩٧٥ والمعلن من قبل المؤتمر العالمى للسنة الدولية للمرأة ، الذى عقد فى مدينة المكسيك فى الفترة من ١٩ يونيو إلى ٢ يوليو

عام ١٩٩٠ ، وبدأ تنفيذ هذا المخطط بالمظاهرة التي أقامتها اسرائيل في أروقة الامم المتحدة في ١٠ نوفمبر عام ١٩٨٥ تحت اسم «ندوة حول اسرائيل والامم المتحدة» ونجح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في تجميع ألف شخصية من ٢٧ دولة في العالم ، وطالبوا الأمم المتحدة بالغاء هذا القرار في أول سابقة تاريخية من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة .

وبادر الرئيس الأمريكي ان فبعت برسالة إلى الندوة جدد فيها دعم الولايات المتحدة لاسرائيل ، وندد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وقال : أن احداثا قليلة حتى الآن قد أساءت إلى الشعب الأمريكي مثلما اساء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية ، وأضاف قائلا : اليوم أنا فخور باعلان دعمي من أجل ازالة وصمة العار هذه من سجل الامم المتحدة .

ويرى معارضو قرار عام ١٩٧٥ من الامريكيين والاسرائيليين أنه قرار بغيبض لأن تبنيه قد تم بسبب الأجواء السياسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، حيث كانت تهيمن على الأمم المتحدة قوة الاتحاد السوفيتي ومعها الدول العربية والاسلامية ودول اوروبا

وترتبط ارتباطا عضويا في سياستها الرامية إلى اهدار كرامة الانسان وحرمة . .

وإذ تحيط علما أيضا بالاعلان السياسي وبالاستراتيجية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وتوطيد التضامن والمساعدة المتبادلة بين الدول غير المنحازة المنعقد بليما ، بيرو ، في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ أغسطس ١٩٧٥ الذي أدان الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديد للسلم والأمن العالميين ، وطلب إلى جميع الدول مقاومة هذه الايديولوجية العنصرية الامبريالية .

تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري

وهذا القرار وأن لم يكن يستتبع سياسات معينة الا أنه كان يعبر عن موقف اخلاقي ، أو بعد ادانة ضمنية لاسرائيل للممارسة العنصرية تجاه من يخالف عقيدتها السياسية ، وهو أمر بالغ الحرج بالطبع للاسرائيليين في تعاملهم الداخلي والخارجي مع غيرهم ، خاصة وأنه « مبدأ ، يمكن أن تتناقله الأجيال .

الغضب الاسرائيلي والأمريكي

ولقد حددت اسرائيل مخططا زمنيا لمحاولة دفن قرار الأمم المتحدة بحلول

فنحن نعتبرها حركة انسانية تهدف إلى جمع شمل الشعب اليهودى فى بلده القديم ، وقد قامت هذه الحركة بعد اضطهاد - دام ٢٠٠٠ سنة للشعب اليهودى المشنت والمشرود بدون وطن ، .
وقال نافون أيضا :

« لا علاقة بين المعاملة الاسرائيلية للمواطنين العرب فى الأراضى المحتلة ، وبين اتخاذ القرار ، فهذه كانت دعاية ضد الصهيونية على مدى عشرات السنين ، ونجحت لأنها حظيت بالأغلبية ، وهذه مشكلة سياسية ، وليس لها دافع انسانى ، لأن ما ضد الصهيونية ، هو مباشرة ضد اسرائيل ، .
قرار الالغاء

كان هناك التزام أمريكى راسخ منذ سنين طويلة بمحاربة هذا القرار فى هيئة الأمم المتحدة ارضاء لاسرائيل ، ولم تكن الظروف مواتية الا بعد أن برزت الولايات المتحدة نتيجة بعض التطورات العالمية كقوة سياسية كبيرة مكنتها من تنفيذ ما لم تكن قادرة على تنفيذه فى الماضى .

وربما يرى الرئيس الأمريكى جورج بوش أنه خسر الكثير من رصيده السياسى المحلى ، وهو مقبل على انتخابات رئاسة ويريد أن يجدد شيئا من رصيده . وربما لن يصوت

رقية حيث ضمت صفوفها جميعا لتبنى القرار .

ويرى الاسرائيليون أنه لا توجد ديمقراطية فى الشرق الأوسط أفضل مما هى فى اسرائيل . فلقد تسبب الاحتلال فى خلق مجتمع أكثر انفتاحا فى الضفة الغربية وذلك بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع تحت الحكم الارنى . وكذلك ، ومن وجهة النظر الاسرائيلية يتمتع العرب فى اسرائيل بحق التصويت ، وليس الأمر كذلك بالنسبة للسود فى جنوب افريقيا ، والعرب مشتركون فى كل مظاهر الحياة فى المجتمع الاسرائيلى ما عدا قضايا الدفاع ، وذلك بحكم اختيارهم . ويجب التفرقة بين الاحتلال من جهة والنظام السياسى الاسرائيلى من جهة أخرى ، فالوجود البريطانى والأمريكى فى المانيا بعد الحرب قد جلب الانفتاح لتلك البلاد ، وكذلك بالنسبة لاسرائيل فى الأراضى المحتلة ، وليس هناك قانون دولى يصف الاحتلال بالعنصرية .

ولقد قال اسحق نافون ، الرئيس الاسرائيلى سابقا فى حديث لراديو لندن :

« هذا القرار كان مخطئا لأنه لا أساس للمساواة بين الصهيونية والعنصرية ، فهذا لا شك يتوقف على وجهة النظر فى تعريف الصهيونية ،

● قرار اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية كان يعبر عن إدانة ضمنية لإسرائيل بممارسة العنصرية ضد من يخالف عقيدتها

وكان من بين مؤيدي قرار الالغاء العديد من الدول التي صوتت من قبل لصالح القرار عام ١٩٧٥ وتشمل هذه الدول معظم دول أوروبا الشرقية التي كانت قد قطعت علاقاتها معها أخيرا . وكانت المحصلة أن غيرت ٣٠ دولة من الدول التي وافقت على قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية عام ١٩٧٥ موقفها وأيدت قرار الالغاء وعلى رأسها الهند وموزمبيق ونيجيريا والاتحاد السوفيتي ويوجسلافيا .

وقد نكر متحدث باسم وزارة الخارجية الهندية أن بلاده أيدت هذا القرار (قرار الالغاء) من منطلق أساسي هو تهيئة الجو أمام إسرائيل حتى تقبل أن يكون للأمم المتحدة دور في عملية السلام .

موقف المجموعة العربية

لقد انقسمت الدول العربية في

الأمريكيون اليهود لبوش بسبب الوضع الاقتصادي أولا ، وبسبب الشعور العام أنه لا يحابي إسرائيل ثانيا .

ولذلك بذلت الإدارة الأمريكية جهودا كبيرة لالغاء قرار الأمم المتحدة في أول سابقة من نوعها في تاريخ المنظمة الدولية . وقد بنت واشنطن حملتها على الحجة القائلة بأن قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية أضر بمصداقية الأمم المتحدة ، وحال دون قيامها بدور أكثر أهمية في عملية احلال السلام في الشرق الأوسط .

وتكللت الجهود الأمريكية بالنجاح ، وبالفعل ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الغاء قرارها الذي أصدرته عام ١٩٧٥ وذلك بأغلبية ساحقة بلغت ١١١ صوتا ومعارضة ٢٥ وامتناع ١٣ عن التصويت وعدم اشتراك ١٧ دولة في التصويت ومن الدول التي عارضت القرار ٢١ دولة عربية وإسلامية بالإضافة إلى كوبا وكوريا الشمالية وسري لانكا وفيتنام .

○ هكذا يعيش الفلسطينيون داخل وطنهم



اسرائيل تنفيذ قرارات المنظمة الدولية حتى من قبل ان يصدر هذا القرار ، وستظل ترفضها حتى بعد الالغاء وقد اعتبر رئيس المجموعة العربية أن إلغاء قرار صدر عن الأمم المتحدة يمثل سابقة خطيرة سوف تخلق مبررا لالغاء قرارات أخرى ولأسباب مختلفة .

وكذلك اعتبر رئيس المجموعة العربية الغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية عقبة أمام جهود السلام لأن ذلك سوف يعنى عدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة مما يخلق حالة من الفوضى فى العالم تترتب على منح أى دولة الحق فى الغاء القرار الذى لا تستريح اليه أو الذى يتعارض مع مصالحها .

الموقف المصرى

وعقب التصويت على الغاء القرار

التصرف حيال عملية التصويت التى أجريت فى الجمعية العامة وكان يفترض أنها هى التى ستقود عملية المعارضة للقرار الجديد . فلقد صوتت ١٣ دولة ضد القرار وامتنعت ٧ دول عن التصويت ، والموضوع أشد تعقيدا من مجرد ضغط أمريكى .

ولقد أعلن السفير خليل مكاوى رئيس الوفد اللبنانى بوصفه رئيسا للمجموعة العربية معارضته لصيغة قرار الالغاء لأن طلب الالغاء لا يأتى فى وقت قامت فيه اسرائيل بتغيير الأسباب والظروف التى أدت إلى اصداره .

وقال فى خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة أن اسرائيل لا تزال تحتل الأراضى العربية وترفض منح الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير مصيره ، وأكد أن صدور قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية لم يكن هو الحائل دون تعاون اسرائيل مع الأمم المتحدة بل أن الحائل كان رفض

كان هناك التزام امريكى واضح منذ سنين بطويلة بمحاربة القرار ارضاء لاسرائيل

والصين وجيبوتى والكويت والمغرب
والنيجر وعمان وتونس وغينيا
الاستوائية وغينيا والسنغال
وغينيا بيساو وجنوب افريقيا
(عضويتها معلقة فى الجمعية العامة
منذ عام ١٩٧٤) .

القرار ومؤتمر السلام فى الشرق
الأوسط

كان من رأى خفير بيرزدي كويار
السكرتير العام السابق للأمم المتحدة أن
قرار عام ١٩٧٥ ينكر على اليهود
حقهم فى العيش فى دولة خاصة بهم
مثل بقية شعوب العالم ، وأن هذا القرار
ربما هو الذى يدفع اسرائيل إلى
الاعتراض على مشاركة الأمم المتحدة
فى مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط
وأن الغاء هذا القرار ربما يفتح الباب
لموافقة اسرائيل على هذه المشاركة .

ووصف دى كويار قرار الجمعية
العامه بمساواة العنصرية بالصهيونية
بأنه كان مؤسفا لأن اسرائيل تدين
بوجودها وقيامها للأمم المتحدة التى
أصدرت قرار التقسيم عام ١٩٤٧ .

ويعتبر بعض المراقبين أن هذا
السعى الأمريكى جزء من التحركات
الجانبية المتعلقة بمؤتمر السلام للشرق
الأوسط ، فبينما يقول الرئيس

ألقى رئيس وفد مصر بيانا شرح فيه
الأسباب التى دفعت الوفد المصرى إلى
عدم الاشتراك فى التصويت . وقال أن
مصر قد عملت ولا تزال تعمل من
أجل السلام الدائم والعدل فى الشرق
الأوسط ، ولذلك فانها ترى ضرورة
توفير مناخ مناسب لذلك .

ودعا مندوب مصر كل الاطراف
وخاصة اسرائيل لاتخاذ اجراءات
وخطوات ايجابية وعملية لتأكيد
احترامها لأحكام القانون الدولى وبناء
الثقة مع الفلسطينيين . وأعاد التنكير
بالورقة التى قدمت مصر فى
١٣ أكتوبر عام ١٩٧٩ لكل من
اسرائيل والولايات المتحدة تطالب فيها
بوقف بناء المستوطنات فى الأراضى
المحتلة ، وتدعو اسرائيل لوقف
الاستيلاء على منازل الفلسطينيين فى
القدس ، وتطبيق احكام اتفاقية جنيف
على الأراضى المحتلة .

وقال أنه لكل هذه الاسباب فقد
قررت مصر عدم الاشتراك فى
التصويت وطلبت تسجيل موقفها
رسميا .

والدول التى اتخذت موقفا مماثلا
للموقف المصرى بعدم الاشتراك فى
التصويت هى : البحرين وتشاد

ضغط سياسي واضح في العالم الثالث ،
والقرار الجديد في الحقيقة لن يحل أي
شيء فيما يتعلق بالمشكلة الأساسية
المرتبطة بكيفية أن يتعلم الاسرائيليون
والفلسطينيون العيش معا في تلك
المنطقة الصغيرة من الأرض .

هل أصبحت الصهيونية بريئة ؟

لقد تبنت الأمم المتحدة قرارها
الأول منذ عام ١٩٧٥ نتيجة لتوضيح
الممارسة والسلوك العنصري
الاسرائيلي ضد غير اليهود الواقعين
تحت السيطرة والسلطة الاسرائيلية .
ولهذا فان المعارضين لقرار الالغاء
يرون أن استمرار السياسات
والممارسات الاسرائيلية في الأراضي
المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تبرز استمرار
قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية ،
وأن الغاء القرار يتداخل مع جهود
السلام المبذولة ، ويخلق سابقة
خطيرة ، ويعتبر خطأ من جهتي
النظر السياسية والأخلاقية ، ومن حيث
التوقيت أيضا وأن اسرائيل ما زالت
دولة عنصرية ، وهذا يسهل اثباته
سواء بقرار الأمم المتحدة أو بدون
قرار .

ومن أبرز قضايا التمييز التي
تمارسها اسرائيل تطبيق قانون العودة
حيث أنها لم تسمح للمدنيين الفلسطينيين
الذين فروا بسبب العمليات الحربية
بالعودة إلى ديارهم ، ليس هذا
فحسب ، وإنما طردت عشرات الالوف
منهم إلى الضفة الشرقية من نهر
الأردن ، ومعسكرات اللاجئين التي
أقيمت في الأردن بعد عام ١٩٦٧ شاهد

الأمريكي جورج بوش أن الصهيونية
ليس عنصرية ، ولكنها الفكرة التي
تقضى إلى دولة اسرائيل ، يقول
آخرون أن الطريقة التي تطورت بها
الصهيونية هي التي ينطبق عليها
وصف العنصرية ، لأنها تنطوي على
اعتقاد أساسي يتفوق عرق معين ،
وبحق هذا العرق في السيطرة على
الآخرين .

ولكن الاعتبارات الاخلاقية بالنسبة
لصواب أو خطأ مساواة الصهيونية
بالعنصرية ليست بذات علاقة في الأمم
المحدة هذه الأيام ، نظرا إلى أن
المضامين الحقيقية وراء الغاء هذا
القرار هي مضامين سياسية ، خاصة
على ضوء التحولات التي شهدتها
التكتلات الدولية أخيرا ابتداء من نتائج
حرب الخليج ، وانتهاء الحرب
الباردة ، وحتى تفتت الاتحاد
السوفيتي .

ولكن يبدو أن الامريكيين وجدوا في
تقديم الاقتراح رغم المجازفات ما قد
يساعد على رأب الصدع في علاقاتهم
مع اسرائيل .

أما اسحق نافون رئيس اسرائيل
ابق فقد قال في هذا الصدد :
« اسرائيل اتخذت طريق السلام بدون
أن تعرف ما اذا كانت الأمم المتحدة
ستتخذ قرارا من هذا القبيل أم لا ،
وربما يكون هناك علاقة من وجهة
نظر الولايات المتحدة » .

ويقول الحاخام ديفيد جولديبرج :
« جميع اليهود تقريبا أهيئوا عندما
صدر القرار في الأمم المتحدة تحت

على ذلك .

واسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يميز بين الجنسية (Cilirin ship) والمواطنة (nationality) ، فهي لا تقر بأن شخصا غير يهودي يمكن أن يكون مواطنا ، فهو يمكن أن يحمل الجنسية ولكنه يمكن لا يكون مواطنا !!

ومن المعروف أن قوانين اسرائيل تسمح لأي يهودي قادم من أي مكان أن يصبح مواطنا اسرائيليا بمجرد ان يضع قدمه في مطار تل ابيب ، أما الفلسطيني المولود في فلسطين من أبوين فلسطينيين فيمكن ألا يعتبر مواطنا ، وليس في هذا الموقف - من وجهة النظر الاسرائيلية - أي تفرقة عنصرية ضد الفلسطينيين ، إنما هو اجراء لصالح اليهود .

أما الحاخام ديفيد جولدنبيرج فيرد على ذلك في حديث اذاعى بقوله :

« أن قانون العودة إلى فلسطين من الناحية التاريخية قد شرع عقب الحرب العالمية الثانية «والهدلوكوست» فقد كانت هناك حاجة ملحة لاجاد موطن للاجئين اليهود ، ولا أعتقد أن الصهيونية عنصرية بحد ذاتها ، فان معظم الصهاينة الأوائل كانوا اشتراكيين علمانيين ، ولم يكونوا متدينين ابدا ، كانوا ماركسيين واعتقدوا بسذاجة انهم لو عملوا مع الفلسطينيين يستطيعون تحسين حياة الجميع » .

وهناك أشكال أخرى للتمييز الشائع في اسرائيل ، فرغم المساواة بموجب القانون فانه لا يزال توجد عدم مساواة

الاسرائيلية هما : العنصرية والتوسع ، والمبدأ الأساسى الذى يربط أحدهما إلى الأخرى قد صاغه بكل وضوح تيودور هيرتزل وهو يروى محادثاته مع الأمير « هوهنلوه » مستشار الامبراطورية الألمانية . فقد كتب هيرتزل يوم ٨ أكتوبر ١٨٩٨ يقول : سألتى الأمير عن الأراضى التى ننوى الحصول عليها ، هل ستكون إلى الشمال حتى بيروت ، ام ابعد من ذلك ؟ قلت له : سوف نطلب ما نحتاج اليه ، وكلما زاد المهاجرون يجب أن تزيد الأرض .

احتمالات المستقبل

أن الغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية فى غياب أى التزام اسرائيلى بوقف عمليات الاستيطان أو الانسحاب من الأراضى المحتلة يشكل سابقة بالغة الخطورة ربما تدفع للمطالبة بتقليص قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن النزاع العربى —

لتخصيص الرعاية الصحية والضمان الاجتماعى والتعليم ، و ٦٠٪ من الاطفال العرب يعيشون فى حالة دون مستوى الفقر ، كما أن مدة حياتهم أقصر مما يتوافر للأطفال اليهود .

والاراضى التى يمتلكها الصندوق الوطنى اليهودى وتشرف على ادارتها هيئة الاراضى الاسرائيلية لا يجوز تأجيرها لغير اليهود .

ويخضع الفلسطينيون لجميع أصناف التصرفات العشوائية للحكم العسكرى ، بما فى ذلك قراءة صحف مراقبة ، وأنهم بدون حق للتصويت ، بالاضافة إلى أنهم يحاكمون فى محاكم عسكرية .

وفى هذا المجال يقول المفكر العالمى رجاء جارودى فى كتابه « فلسطين .. أرض الرسائل الالهية » :

أن السمتين الرئيسيتين للسياسة

إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يميز بين الجنسية والمواطنة ولا تقر بيان شخصاً غير يهودى يمكن أن يكون مواطناً

وربما يؤدى ما حدث إلى خلق سابقة خطيرة أمام جميع الاطراف الأخرى التى اتخذت الامم المتحدة مواقف معينة ضد بعض ممارستها وما ينجم عن ذلك من المزيد من عدم الالتزام بالمشيئة الدولية . وربما يحدث خلل فى عملية تطوير وبناء الأعراف الدولية ، خصوصا فى غياب أى نوع من توازن القوى فى العالم .

الاسرائيلى لى تتحول المنظمة الدولية إلى مجرد أداة لتنفيذ النظام العالمى الجديد الذى تنفرد بزعامته الولايات المتحدة .

وربما يكون من نتائج الغاء القرار طمأنة اسرائيل على أن سلوكها فى الأراضى المحتلة أصبح مقبولا دوليا ، ومن ثم سيزداد تماديا فى قمع العرب الفلسطينيين وتكريس التمييز بين اليهود وغير اليهود ، وبالتالي زيادة عرقلة مسيرة السلام .

ولكن من ناحية أخرى فان الغاء القرار ربما يكون نصرا نفسيا لاسرائيل ، فقد أعيدت عزة نفسها اليها فى أوساط الأمم المتحدة ، ومن ثم لابد أن تتعاضد مسؤولياتها نحو المؤسسة الدولية خاصة فيما يتعلق بأى خطوات مستقبلية كارسال قوات دولية تشرف على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى المحتلة عقب أى اتفاق يتم بخصوص تأسيس حكم ذاتى للفلسطينيين .